

أصوات قوية

المشاركة السياسية للنساء في
احتجاجات التغيير في اليمن

اليمن: رؤى الناس لصنع السلام

قائم على مشاورات مع نساء من
صنعاء وعدن وتعز وصعدة

شكر

بدعم من منظمة سيفرورد، قام بكتابة هذا التقرير كل من: وميض شاكر وميا مرزوق وسليم حداد. وشارك في التعديلات روسي كيف وجوشوا روجرز. تم إعداد البحث بقيادة وميض شاكر، والتصميم لجين ستيفنسون. وأعد هذا البحث ضمن مشروع رؤى الناس لصنع السلام.

مشروع رؤى الناس لصنع السلام

مشروع رؤى الناس لصنع السلام مبادرة مشتركة تضطلع بها سيفرورد و Conciliation Resources ويتم تمويلها من قبل أداة الاستقرار بالمفوضية الأوروبية. ويوفر المشروع لمؤسسات الاتحاد الأوروبي تحليلات وتوصيات قائمة على آراء السكان المحليين وتجاربيهم، في عدد من البلدان والمناطق المتضررة من هتاشة أوضاعها ومن النزاع العنيف.

© سيفرورد ٢٠١٢. كل الحقوق محفوظة. غير مسموح بإعادة نشر أي جزء من هذا المطبوع، أو تخزينه على نظام استرجاع، أو بثه في أي شكل أو بأية وسيلة إلكترونية كانت، أو ميكانيكية، أو بالتصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غيرها من وسائل، دون نسبه الكاملة لمالك الحقوق. سيفرورد ترحب، وتشجع استخدام ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع.

تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية سيفرورد وحدها، ولا يمكن اعتبار أنها، تحت أي ظرف من الظروف، تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



المحتويات

الملخص التنفيذي

١	١- مقدمة
٤	٢- مشاركة النساء في الاحتجاجات
٩	٣- تقييم وتأمين المكاسب
١٣	٤- التحديات
١٥	٥- خاتمة وتوصيات
١٩	الملحق ١: ديناميات مشاركة النساء في الاحتجاجات

الملخص التنفيذي

إحدى أكبر مفاجآت الاحتجاجات السلمية التي اجتاحت اليمن في ٢٠١١ تمثلت في بروز مشاركة النساء في نداءات التغيير. أنت فكرة هذا بحث من الحاجة لفهم أفضل لديناميات وتأثيرات انخراط النساء في الاحتجاجات من أجل تحديد أولويات النساء في الفترة الانتقالية، والاستماع مباشرة للطرق التي يمكن بها تقديم الدعم بشكل أفضل للمشاركة السياسية للنساء في اليمن من قبل السياسات المحلية والوطنية والدولية، وأديرت عملية البحث على أساس أن أصوات النساء ذات قيمة بهدف دمج أولوياتهن ومهامهن وأفكارهن في السياسات اليمنية ما من شأنه تعزيز فرص اليمن في السلام والازدهار.

تسليط الضوء على مشاركات النساء في الشارع والسياسات المؤسسية خلال احتجاجات التغيير في اليمن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ هو ما يهدف إليه هذا التقرير الذي بني على سلسلة من النقاشات والمشاورات مع مجموعة محددة من النساء من خلفيات سياسية واجتماعية ومناطقية مختلفة في كل من عدن، صعدة، صنعاء وتعز.

تنظر النساء إلى مشاركاتهن كجزء من صراع أوسع ضد أنظمة قمع أكبر، الأمر الذي انعكس على هدفهن العام: العدالة والمساواة لكل المواطنين اليمنيين. فقد تصدرت مسألتنا المعيشة والأمان قائمة اهتمامهن. فبالنسبة للمعيشة، برز الفقر والبطالة وارتفاع الاسعار ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم وسط نساء صعدة وبين النساء النازحات من أبين. أما بالنسبة لغياب الأمن المستمر، فقد كان الباعث الرئيسي للغضب والإحباط ودافعا للاحتجاج. في عدن، حضرت القضية الجنوبية في كل لحظات الاستجواب وتم التعبير عنها غالبا من خلال مطلب الانفصال. لكن وكما أجمعت النساء في كل هذه المناطق على الهدف العام نفسه وأولوية مسألتنا المعيشة والأمان، فقد أجمعن على اعتبار نظام الحكم والنظام السياسي في البلد بشكل عام يمثلان جزءا من المشكلة حيث يساهمان في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المؤثرة سلبا على حياة النساء اليومية.

نساء اليمن فخورات بمشاركة النساء في الاحتجاجات، سواء دعمن أو لم يدعمن الاحتجاجات بأنفسهن. فقد وجدت النساء مساهمتهن مقبولة بشكل عام من قبل العديدين في المجتمع اليمني. وفي بعض الحالات استدعيت مشاركتهن بشكل استراتيجي في الخطوط الأمامية للاحتجاجات بهدف حماية الشبان المحتجين من قمع أجهزة الأمن نظرا لما تمنحه الثقافة الاجتماعية التقليدية من حصانة للنساء من اعتداءات الرجال في المجال العام.

غير أن هذه الحصانة لم تعبر عن نفسها على الدوام. فالكثير من النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات سواء في الخطوط الأمامية أو مظاهر الاعتصام والمظاهرات الاعتيادية تعرضن لانتهاكات مختلفة من الاعتداء بالضرب إلى التحرش إلى التهديدات والقذح من قبل جنود الأمن والمسلحين المدنيين المواليين للنظام السابق بشكل أوسع.

ولم تقتصر الانتهاكات التي تعرضت لها المشاركات في الاحتجاجات أثناء المواجهات مع قوات نظام الحكم، بل كانت النساء عرضة للانتهاكات داخل المظاهرات وساحات الاعتصامات من قبل المتدينين وقوى سياسية تقليدية مؤيدة ومشاركة للاحتجاجات. وبشكل عام، فقد شجعت النساء وسمح لهن بالمشاركة في الاحتجاجات في حالات عدة كما تم اقصاؤهن منها في

حالات أخرى عديدة أيضا. وفي كلا الحالتين كان الأمر متوقفا على استراتيجيات من قبل القوى السياسية والدينية المسيطرة على الاحتجاجات لإضعاف أو تقوية احتجاجات حسب الحاجة السياسية لذلك. فعندما تتطلب الحاجة السياسية، تشجع الأحزاب السياسية مؤيديها من النساء على المشاركة في الاحتجاجات. لكن حين ترى هذه القوى أن مشاركة النساء غير مناسبة أو ستكون خارج السيطرة، تتعرض النساء للتحرش بأياد من نفس هذه الأحزاب السياسية.

على الرغم من أن الاستجابات التي بنى عليها هذا التقرير أجريت في مارس ٢٠١٢، أي في وقت كانت فيه العملية الانتقالية في البلد ماتزال في بدايتها. إلا أن النساء النساء بدين متفقات على أن ما سيجنيه في نهاية العملية الانتقالية لن يتعدى القليل من المكاسب السياسية الملموسة. غير أنهم أجمعين، في الوقت نفسه، على أنهم حققن مكاسب معنوية مهمة من المنظور الأخلاقي والاجتماعي. مما زاد من ثقتهن بأنفسهن وإيمانهن بدورهن ليس على المستوى الاجتماعي وإنما السياسي أيضا.

فالنساء من مختلف أنحاء اليمن ومن خلفيات متعددة تجاوزن منظومة الحدود الاجتماعية الكبيرة من أجل الاحتجاج وطلب حياة أفضل، والكثيرات لن يكونين سعيدات بترك مجموعة صغيرة من الناس، نساء كن أو رجال، للتحدث نيابة عنهم. وفي خلفية مطالبهن وأهدافهن المعلنة لانحرافهن في الاحتجاجات بدأ ما يشبه اتفاق على رغبتهن للاتحاد فيما بينهن كقوة قادرة على إيصال أصواتهن والتأكد على مطالبهن.

هذا الاتحاد عكس نفسه بالفعل في صورة مواقف موحدة غالبا لدى النساء المستحويات من جملة من القضايا الخاصة بهم كنساء أو بالبلد بشكل عام. أحد هذه المواقف تمثل في تعبير النساء عن غضبهن من الأحزاب السياسية ونساء النخبة في صنعاء جراء تصدر هؤلاء منابر الحديث نيابة عن كل اليمنيين. هذا الشعور كان قويا تحديدا وسط النساء في المحافظات الجنوبية اللواتي عبرن عن استيائهن من الطريقة التي أدبرت بها العملية الانتقالية التي افتقرت لاحتواء حقيقي للأصوات الجنوبية وقضية الجنوب.

إرساء العدل والمساواة والتعهد بإعادة بناء الأمن والقطاعات العسكرية التي سببت زيادة في غياب الأمن في كل أنحاء البلاد شكلت الأولوية السياسية لدى النساء اللواتي نظرن إلى الدستور كأحد أحجار الأساس لإصلاح الدولة. ودعت كل المشاركات تقريبا إلى حماية حقوق النساء في الدستور الجديد أو الذي ستعاد صياغته، مع أنه ليس هناك اتفاق حول كيفية التناول. فبعض النساء يردن ضمانات واضحة لحقوقهن، بينما ترى الأخريات أن حقوق النساء تحتاج لحماية، إنما في سياق حقوق متساوية لكل المواطنين.

لدى النساء اقتراحات عديدة لجعل أصواتهن مسموعة. فالكثيرات في تعز وصنعاء اقترحن الاستمرار في المشاركة في الأحداث والاحتجاجات. في عدن وصعدة، وبين نساء ناشطات في صنعاء ونساء نازحات من أبين، يظل الإعلام أداة هامة. في صعدة، اقترحت النساء إنشاء منظمات خاصة بقضايا النساء وتدار بكوادر نسائية. لكن الأمر الأكثر إلحاحا بين النساء كان: الحاجة لتوحيد أصوات النساء، دون إهمال مراعاة الخصائص المنطقية. فعلى سبيل المثال، في صعدة تظل مشاركة النساء في مراحلها الأولى مقارنة بأماكن كتعز. وهناك رغبة عند النساء في الشمال للاستماع إلى تجارب النساء الناشطات في تعز وفي أماكن أخرى.

بناء على إجابات النساء المشاركات في هذا، حددت منظمة سيفر وورلد التوصيات الآتية لتعزيز المكاسب القليلة التي حققتها النساء وجعل أصواتهن مسموعة في العملية الانتقالية في اليمن.

- دعم الفرص لصوت موحد للنساء، مع الاعتراف ومراعاة الاختلافات المنطقية.
- تشجيع أصوات النساء الجديدة والناشئة من خلال الأحزاب السياسية ومن خلال التواصل ومبادرات بناء القدرات.
- العمل على المستوى المحلي للفت انتباه السلطات المحلية نحو قضية مشاركة النساء وتشجيع مشاركتهن وتمثيلهن في المجالس المحلية.
- العمل مع الرجال لدعم النساء من خلال رفع مستوى الوعي والدفاع عن قوانين العدل والمساواة في السياسات من أجل الجميع.
- القيام ببحوث إضافية وبشكل خاص مع النساء اللواتي ما زالت أصواتهن غير مسموعة ومتابعة وتوثيق ردود الأفعال الناتجة عن الأبحاث.



مقدمة

قالت امرأة من صعدة: "لم نصوت للنساء قط من قبل، أما الآن فسنفعل." امرأة انتصبت وسط الجمع وسألته: "إذا رشحت نفسي الآن في الانتخابات، هل ستصوتن لي؟" الإجابة بإجماع كانت "نعم".

الاحتجاجات أو كما تسميها الناشطات "ثورة الشباب السلمية الشعبية" انطلقت في اليمن عام ٢٠١١ بمطلب الواحد: التغيير السلمي والسعي لتحقيق حياة حرة وكرامة في دولة ديمقراطية ومدنية تخضع لحكم القانون^١.

الدور الأساسي الذي لعبته المرأة في الاحتجاجات كان ملحوظاً في الأشهر الأولى خاصة قبل أن تحور الأحزاب السياسية والنخب العسكرية جهود المحتجين لغاياتها السياسية الخاصة. وبدا من الواضح أثناء سير الاستشارات المقامة من أجل هذا البحث أن النساء في مختلف أنحاء اليمن كن متأثرات بإطلاق العنان لمشاركتهن ويرغبن في أن يلعبن كنساء أدواراً نشطة في مستقبل هذا البلد.

لكن هناك أمراً محبطاً: المعلومات حول الدور الذي لعبته النساء أثناء الاحتجاجات قليلة، وهذا يؤثر سلباً على الكيفية التي ستصاغ من خلالها النساء مطالبهن الخاصة للمشاركة في تحديد شكل العملية الانتقالية في السنوات القادمة. نقص المعلومات هو أيضاً محبط جزئياً للقرار الواعي للعديد من الناشطات في اليمن لوضع حقوقهن ضمن كل السباقات الثورية الأوسع نحو العدل والمساواة لكل سكان اليمن. هناك حاجة للتزويد بتحليلات أكثر للتأكد كيف ستتمكن النساء سيتمكن من تعزيز وتأمين مقعدهن على الطاولة في عمليات انتقال البلد.

في بلد ماتزال الهوية الاقتصادية والثقافية والسياسية فيه بين النساء والرجال كبيرة، فنسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين هي ٤٥٪، للانات مقارنة بـ ٨٠٪ للذكور^٢. يمكن استيعاب تخوف النساء في اليمن من أن المكاسب الكبيرة التي حصلن عليها بوضوح والمشاركة السياسية خلال الاحتجاجات يمكن أن تتلاشى بالرغم من ذلك، فالعملية الانتقالية التي أخذت مكانها في البلد لا تتيح سوى حيز صغير لفرصة عمل النساء والرجال مع بعض على المدى الطويل من أجل إحلال السلام والعدل، وهذا يشكل أحد التحديات التي تواجهها العملية الانتقالية في اليمن.

إن انتقال اليمن من حكم الرئيس صالح يواجه عدداً من التحديات، فالبلد يمر بأسوأ الأزمات الإنسانية في تاريخه حيث يعيش عشرة مليون يمني بدون أمن غذائي منذ ٢٠٠٩ والأمم المتحدة تقدر بأن ما يقارب مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد^٣. ناهيك عن المخاوف الأمنية التي تبقى عاملاً يقلص الآمال بإعادة العافية للاقتصاد اليمني

١ توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل في خطاب القبول أمام لجنة جائزة نوبل، ديسمبر ٢٠١١. موجود في الموقع التالي: http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2011/karman-lecture_en.html#

٢ البنك الدولي، ٢٠٠٩م

٣ البيان الصحفي الصادر عن برنامج الأغذية العالمي (WFP) في ١٤ مارس ٢٠١٢. دراسة لوضع الأمن الغذائي تكشف عن تفشي الجوع في اليمن.

٤ إصدار الأمم المتحدة رقم ٤ من الرسائل الرئيسية لمنسق الإغاثة الطارئة حول اليمن، ٣١ مايو ٢٠١٢.

وتؤثر يوماً بعد يوم على حياة ملايين من اليمنيين. هذه العوامل تجعل من الصعب على أغلبية اليمنيين الشعور بأنهم يتحكمون بالعملية الانتقالية على المستوى الوطني. إضافة لذلك، فمبادرة مجلس التعاون الخليجي المروج لها من قبل الفاعلين الدوليين كإطار أساسي لانتقال اليمن، تم انتقادها من قبل العديد من اليمنيين بسبب ضعف تركيزها على تشجيع الاندماج والامتلاك الوطني للعملية الانتقالية.

إذا كان قدر النساء أن يحصدن التهميش في العملية الانتقالية بعد أن أسسن مكانة سياسية مع زخم الاحتجاجات، فيتعين عليهن التحرك مع الرجال بسرعة لاستخدام الحماس والمكاسب التي تم الحصول عليها، وبالتالي، فالمزيد من البحوث، وفرص التشبيك وبناء القدرات تعتبر حاجة ملحة من أجل مساعدة النساء بالطرق الممكنة والأكثر مناسبة، وهذا التقرير يساهم بشكل محدود في هذه المهمة.

المقاربة والمنهج

اعتمد هذا التقرير على استشارة اثنتي عشر مجموعة مختارة بإجمالي ١٠٧ امرأة من خلفيات مختلفة في كل من: صعدة وصنعاء وتعز وعدن. وركز سؤال الاستشارة أو الاستجواب على المشاركة السياسية الحالية، وأثناء وبعد الاحتجاجات، وكذلك السؤال عن مطالبهن المتعلقة بالإصلاحات السياسية.

تمت الاستشارات بين ٧ و ٢٤ مارس ٢٠١٢م^٥ أثناء متابعة الانتخابات الرئاسية الفردية في فبراير ٢٠١٢ التي شهدت الإقرار الرسمي للرئيس هادي بقيادة العملية الانتقالية في البلد. جزء من هدف اقامة هذا البحث هو المشاركة بنتائجه في مؤتمر النساء الوطني، الذي أقيم في صنعاء من ٩ إلى ٢٠ مارس ٢٠١٢ لرفع مستوى الاهتمام والاستيعاب بين صناعات القرار، وبين بعض الفاعلات من النساء المطالبات بالتغيير والإصلاح السياسيين.

قادت الإشراف على الاستشارات وصياغة التقرير الأولي باحثة ذات خبرة مكثفة في العمل في قضايا النساء في البلد هي وميض شاكرا وأشرفت على فريق من أربع نساء يمنيات ذوات خبرة سابقة في مجال النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان وتقنيات التقييم السريع (سهى باشرين، مها عوض، معين العبيدي وندى الضحاني).

من النساء اللواتي تم استجوابهن؟

كان التنوع هو السمة الأساسية لعينات مجموعات النساء المختارة، وفريق البحث يؤمن بأن النساء المختارات مثلن مجموعة متنوعة بما فيهن ربات البيوت، والناشطات السياسيات والمدنيات والطالبات والنساء المتضررات من الصراع المسلح. تكونت المجموعات الثلاثة المختارة في كل مدينة (عدن وصعدة وصنعاء وتعز) من:

- نساء المجتمع بما فيهن ربات البيوت والنساء الناشطات سياسيا والنساء قليلات أو عديمات الخبرة السياسية.
 - النساء الناشطات بما فيهن ناشطات المجتمع المدني والصحفيات وعضوات الأحزاب السياسية.
 - النساء الشبابات أقل من ٢٥ سنة، بما فيهن طالبات الجامعة والمشاركات في مبادرات شبابية. واحدة من المجموعات المختارة في عدن مكونة من نازحات من أبين جراء سيطرة تنظيم القاعدة على عدد من المدن والمناطق والحرب على الارهاب.
- بالإضافة إلى التركيز على النساء اللاتي نأثرن مباشرة بالصراع في صعدة، وقد سمح البحث بأخذ وجهات نظر النساء المتأثرات بالصراع وانعدام الامن بشكل مباشر.
- هناك ٧٠٪ من النساء تراوحت أعمارهن بين ٢٠ و ٣٥ سنة، و ٢٣٪ منهن تراوحت أعمارهن بين ٣٦ و ٥٥ سنة.

^٥ تم الانتهاء من معظم البحوث الميدانية قبل ١٤ آذار، ومع ذلك، وبسبب التعقيدات، كان البحث الميداني في عدن قد أعيد، فمدد فترة البحوث إلى ٢٤ مارس.

النسبة	المستوى التعليمي
٢٣٪	أميات
١٧٪	مدرسة ابتدائية
١٣٪	مدرسة ثانوية
٤٧٪	تعليم ما فوق الثانوية

التحديات والالتزامات

كان إطار البحث الزمني قصيراً جداً، وكانت هناك محددات لعدد النساء اللواتي تم استجوابهن/ استشارتهن والمواقع المختارة. فكل النساء اللواتي شملهن البحث، بما في ذلك استشارات أجرتها منظمة سيفر وورلد مع نساء قيادات في صنعاء أكدن أهمية عمل بحوث مماثلة إنما مع وصول وإطار زمني أوسع، وميزانية أكبر. كما أشير إلى أهمية المتابعة والملكية المحلية.

واجهت الباحثات صعوبات في تنفيذ الاستشارات مع النساء الناشطات في عدن، وكانت الأسباب المذكورة من قبل النساء في عدن هي اعتراضهن على طريقة عمل وتواصل المجتمع الدولي، والحكومة المركزية والنساء الناشطات في صنعاء مع النساء في عدن إذ يولون قليلاً من الاهتمام بالناشطات في عدن والمحافظات الجنوبية. هذا يعكس مدى تنامي القضية الجنوبية التي يتوجب أن تعطى أولوية مناسبة في أي حوار وطني يجري في البلد.



مشاركة النساء في الاحتجاجات

قادت الرغبة في التغيير العديد من النساء لدعم الاحتجاجات في مدتهن، وطالبت النساء في كل نقاشات المجموعة المختارة أن يشاركن بطرق ما في الاحتجاجات. بالرغم من أن الأسباب الكامنة خلف احتجاجات اليمن معقدة وذات أوجه عدة، إلا أن العوامل الاقتصادية والحكومية ملحوظة بشكل خاص. وفي الجنوب، ظهرت القضية الجنوبية كقضية انفصال مما يؤثر بالضرورة على المشاكل الأخرى.

بالإضافة إلى الأسباب المتنوعة للاحتجاج، ناقشت النساء في كل اليمن مختلف الآليات لمشاركة النساء، من البقاء في الخطوط الأمامية للاحتجاجات في الشوارع، إلى الدعم غير المباشر، إلى كتابة الرسائل، إلى إقامة الصلوات والدعاء، إلى توزيع الغذاء والمواد الصحية. كل هذا موضح أدناه وبتفصيل أكبر في الملحق رقم (١).

قالت شابة من صنعاء: «الوضع الاقتصادي والاجتماعي صعب، والتنمية أصبحت متوقفة وكأن الزمن قد توقف في اليمن، هذا الذي جعل الأمهات يسمحن لأبنائهن بالخروج إلى ساحات التغيير.»

دوافع الاحتجاج

العيش والأمان

عندما سئل عن دوافعهم للاحتجاج، عرضت النساء مجموعة واسعة من الأسباب، ارتبط الكثير منها بالتحديات الكبيرة التي تواجهها النساء حالياً. في هذا الصدد، كان ميل النساء للنظر إلى الاحتجاجات كمبادرة مستمرة وواضحة، كما عكست دوافعهم للاحتجاج عكست وجوهاً متعددة للتحديات التي يواجهونها في اليمن اليوم، بدلاً من الاحتجاج على قائمة محددة وصلبة المظالم.

بالنسبة إلى الكثير من النساء، وبوجه خاص اللواتي لديهن عائلات، وقفت الرغبة في حياة أفضل لأبنائهن وبناتهن وراء دعمهن ومشاركتهن في الاحتجاجات. القضايا الاقتصادية أيضاً تم ذكرها من جميع المجموعات ضمن دوافع للدعم وللمشاركة في الاحتجاجات. البطالة والحاجة للتنمية الاقتصادية قد شجعا النساء على الاحتجاجات. وفقاً لربة بيت في صعده، كان احتجاجها ناجماً أساساً عن الفقر وارتفاع الأسعار وخاصة المشتقات النفطية.

ثمة ارتباط وثيق بين المعيشة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. قالت شابة من تعز: «النساء لا يحصلن على العناية الكافية المطلوبة بعد الولادة». وذكرت امرأة في عدن، حيث تعطلت الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية على نطاق واسع جراء استمرار العنف المستمر لأكثر من ١٨ شهراً «أن الحاجة ملحة لمعالجة الوضع الصحي وانتشار الأمراض الناجمة عن تراكم القمامة في الشوارع».

سبل العيش ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولقد رأَت النساء أن الحصول على الخدمات الاجتماعية يحده الفساد والمحسوبية، لذلك شاركن في الاحتجاجات للمطالبة بالمساواة في توزيع الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمنان حمايتها بالنصوص الدستورية. هذا الرأي بقوة ظهر في المحافظات الجنوبية، حيث أشارت النساء إيجابياً لتراث جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في هذا المضمار. إن مشاكل التعليم، بما في ذلك الفساد داخل المدارس، ونقص الموارد والشكاوى حول المنهج الجديد، كل ذلك كانت أيضاً دوافع مشتركة للنساء العاديات اللواتي لم يكن لهن اهتمامات سياسية من قبل للانخراط في الاحتجاجات.

وضع حد للصراعات العنيفة وانعدام الأمن كان مصدر القلق الرئيسي الثالث للنساء. وعلى الرغم من اعترافهن بانعدام الأمن كمشكلة مزمنة في اليمن، إلا أن كثيرات منهن قلن إن تزايد انعدام الأمن قد دفع بهن للاحتجاج. لكن النزاعات داخليا من أبين إلى عدن كن الأكثر قلقاً حول مسألة الأمن في أبين وتعاضم تدهور الحالة الأمنية هناك يوماً بعد يوم وهن يناضن بصعوبة لمواجهة احتياجات معيشتهم في مدينة عدن. في حين أكدت النساء في صعدة وللائي شهدن ستة حروب منذ عام ٢٠٠٤، أن رغبتهن في الحصول على مزيد من الأمن من العنف والنزاعات كان سبباً لدعم الاحتجاجات، وأبدى الكثير منهن قلقاً كبيراً من اندلاع الحرب السابعة، في عدن. كانت النساء أيضاً قلقات للغاية من انعدام الأمن الذي أدى إلى زيادة في حيازة الأسلحة الصغيرة، وكثرة إطلاق الأعيرة النارية وتعاطي المخدرات بين الشباب بشكل واسع، وطبقاً لإحدى الناشطات في صنعاء: "غياب الأمن هو مشكلة دائمة في اليمن موجودة قبل وأثناء وبعد الثورة".

السياسات والحكم

بالإضافة إلى ما سبق، كثير من النساء انخرطن في الاحتجاجات لدوافع سياسية واضحة، بما فيها سقوط النظام، ولدعم الناس الذين سجنوا دون مبرر، وضد الأحزاب "السلفية" في الحكومة، ولصالح الدولة المدنية ولصالح احترام الدستور.

لقد برزت قضايا حقوق النساء في المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الاحتجاجات كقضايا هامة لكنها لم تبرز كدافع أساسي للاحتجاج ولم تستمر بالانتظام المتوقع. فعند الإشارة إلى قضايا النساء، تكون النساء أكثر تحديداً، على سبيل المثال الشكوى من زواج الأطفال، أو قوانين الإرث غير العادل (في تعز)، أو الحرمان من حقوق العمل للنساء ولأطفالهن (في عدن). وبعض النساء في عدن شعرن بأن قضايا النساء لم يتم تناولها في الاحتجاجات ولم تتقدم أو تناقش أثناءها.

أحد الأسباب التي أدت إلى جعل المطالب الخاصة بالنساء غير واضحة كأسباب مؤدية إلى الاحتجاجات ربما يرجع إلى طبيعة مشاركة النساء المتبناة من قبل الناشطات في البلد وربط هذه الحقوق بسياق أوسع لحقوق متساوية لكل المواطنين^٦. فسياسات النساء وتحريرهن اعتبرت ضمن سياق تحرر أشمل لكل المواطنين؛ تحرر من نهج النظام السياسي الحاكم. وفي الوقت نفسه، لدى النساء المستجوبات أفكار خاصة حول كيف أن مشاركة النساء بإمكانها أن تدعم بشكل أفضل الفترة الانتقالية اليمنية. (تم توضيح هذا بتفاصيل أكبر في القسم رقم ٧).

حيوية المشاركة: مقاربات واستجابة

قالت ربة بيت من صنعاء: "لأول مرة، أشاهد كل العائلة مجتمعة في ساحة عامة." شاركت النساء في جميع جوانب الاحتجاجات: من وجودهن في الخطوط الأمامية وحماية الشباب المحتجين من هجوم قوى الأمن في حالات نادرة وخاصة، إلى أشكال أخرى غير مباشرة من المشاركات كتزويد المحتجين بالطعام والدعم الصحي. وبشطل عام فقد مثل الدور الواضح الذي لعبته النساء في احتجاجات اليمن مصدر فخر للنساء المستجوبات، حيث يشعر الكثير منهن بأن مشاركتهن تم تقبلها من الكثيرين سواء ضمن عائلتهن أو ضمن المجتمع. بعض النساء في تعز وعدن وصنعاء تلقين دعماً قوياً من الرجال لأخذ مكانتهن في

^٦ للحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية مشاركة المرأة، والحقوق الأوسع للمرأة، والتي عبر عنها الشباب في حركة الاحتجاج في اليمن، يمكن الرجوع إلى منشورات سيفرورد السابقة، 'الاحتجاج العام ورؤى من أجل التغيير: منظورات صنع سلام الناس في اليمن، نوفمبر ٢٠١١، <http://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/Public%20protest%20Nov%202011.pdf>.

الاحتجاجات. وفي بعض الأحيان، كان هناك رجال لم يسمحوا لبناتهم وزوجاتهم وأخواتهم بالخروج إلى الساحات، إلا أنهم قابلوا مشاركة النساء الأخريات باحترام رغم ذلك. فمشاركة النساء كانت غالباً منتقدة من قبل القوى الدينية والسياسية. وقد رأت امرأة ناشطة من صنعاء أن "رفض مشاركة النساء كان ذا بواعث سياسية أكثر منه بواعث اجتماعية".

ما برز بشكل قوي خلال النقاشات حول مشاركة النساء، هو أن استجابة القوى السياسية، سواء شجعت أو منعت، اعتمدت في الغالب تعاملًا استراتيجيًا مع قضية مشاركة المرأة في الاحتجاجات، ووضحت كيف أن استخدمت هذه القضية كأداة في الصراع من قبل كل الأحزاب، وتم رفضها أحياناً كونها غير ملائمة سياسياً. لقد استخدم النظام أساليب القمع والإضرار اللفظي والجسدي ضد النساء لمنع مشاركتهن السياسية، بينما شجعت المعارضة النساء على الخروج إلى الشوارع في مناطق كان فيها حق الخروج للمشاركة السياسية محرماً مسبقاً، ولكن في اللحظة التي تقوم النساء بالتحرك والتعبئة والاحتجاج خارج الأليات والامكنة القنوية المقيدة لهن بشكل واضح والمسيطر عليها من قبل المعارضة، تقوم المعارضة أيضاً باستخدام هذه الأساليب لمراقبة وردع النساء المشاركات في الاحتجاجات المستقلة. وفي كلتا الحالتين، أظهرت النساء قدرة ملحوظة على نقش مسافات للمقاومة، متحديات المضايقات ومستفيدات من الثغرات الصغيرة التي تتاح لهن للمشاركة بأصواتهن وجعلها مسموعة.

القمح، التهديدات والتحرش

في بداية الاحتجاجات، استخدمت النساء في المراكز الحضرية المعنى والقيمة الثقافية للحماية والذي تم تقبلها من المجتمع اليمني لحماية المحتجين الشباب من هجوم قوى الأمن. النساء من المجموعات المختارة، كن فخورات لأخذهن دوراً رائداً في حماية الشباب، وناقشن كيف استخدم الطرف الآخر العيب ثقافة العيب ضدهن بشكل هدام مصحوباً بالتهديد ومهاجمة النساء المشاركات في حماية المحتجين من العنف.

على كل حال كان هذا دائماً ناجحاً، والنساء من أبين وتعزز وعدن كلهن قلن أنهن أو نساء عرفتهن تلقين تهديدات وتعرضن لتحرش كنتيجة لمشاركتهن في الاحتجاجات. لنضرب مثلاً، من تجارب النساء في تعز، امرأة لم تكن نشطة سياسياً قالت: "أولئك اللذين كانوا مع الثورة قالوا أن النساء شاركن كمحاربات وقاموا على تشجيعهن، والذين كانوا مع النظام كانوا يأتون أمام العامة ويشتمون النساء في الاحتجاجات، مؤثرين على سمعتهن، ويرسلون البلطجية لضرب وقتل النساء".

في عدن أيضاً النساء كن مهددات. "مجموعة من النساء تعرضن للتهديدات أثناء مشاركتهن في الثورة". قالت شابة، وأضافت: "هذا أدى إلى انسحاب بعض النساء من المشاركة بينما أخريات تحملن التهديدات وواصلن الاحتجاج". النساء في صنعاء ناقشن قضيتي أيضاً التهديدات والتحرش. أجابت ناشطة من صنعاء ببساطة: "التهديدات" عندما سئلت عن أكبر التحديات التي واجهت النساء خلال الاحتجاجات. وأضافت: "النساء هنا يخفن التحدث". وهذا يعكس بديهية أن النساء في صنعاء يواجهن تحديات عديدة لا يمكنهن أن يتحدثن عنها بشكل علني.

محاولات الحد من مشاركة النساء في الاحتجاجات لم تقتصر على الطرف الوافق في الجبهة الأخرى من الاحتجاجات والمتمثل في نظام الحكم السابق، بل شملت أحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل اللقاء المشترك الذي سيطر على ساحة الاعتصامات بواسطة اللجان التنظيمية والأمنية المشكلة من قبله والتابعة له. لقد اعتبرت النساء أن القمع استخدم من قبل النظام السابق والمعارضة على السواء كوسيلة لمنع النساء من المشاركة في الاحتجاج وقد أكدن استخدام أن الطرفين للعنف اللفظي (القمح) والعنف الجسدي كان متماثلاً. على سبيل المثال، اشتكت شابة من تعز من "محاولات الأضرار بسمعة بعض النساء اللاتي شاركن في الاحتجاجات، بعضهن ضربن وعنفن لفظياً". القمع و"العيب" أثير من قبل النساء غير النشطات سياسياً في عدن. وفي صنعاء أضافت النساء الناشطات في صنعاء استخدام القمع والعيب على المستوى المؤسسي هو الأخير: "كان النظام قد حاول تشويه السمعة، إنما محاولاته باءت بالفشل".

هناك بديهية مفادها أن النساء متوحدات في كرههن لأخلافيات القمح: "نحن الآن نحترم

النساء في كل المناطق، ولا نؤمن بالقدح العام، ومحاولات الاضرار بسمعة النساء في اليمن. فالذي حدث لبشرى المقطري^٧ مثلاً، جعلنا نقف معها ونشد على يدها ضد التصريحات التي طالتنا، قالت امرأة ناشطة من صعدة، والمقطري ناشطة بارزة غب احتجاجان تعز تعرضت لحملة تشويه سمعة وتكفير من قبل أطراف سياسية ودينية مؤيدة للاحتجاجات.

الدعم السياسي لمشاركة النساء، حقيقي أم تكتيكي؟

قالت امرأة في صعدة: "الأحزاب السياسية تدعم النساء فقط عندما يمكنها الاستفادة منهن".

المواقف والاتجاهات من مشاركة النساء تتغير كلما اكتسبن قدرة على أن يكن مرئيات، وأكثر احتراماً وتأثيراً، كان هذا فحوى شكوى بعض النساء تحديداً من تعز وصنعاء، شابة من صنعاء وضحت قائلة: "المجتمع يمر بمراحل. النساء خرجن إلى الشوارع عندئذٍ شتمن وهدن من قبل الجماعات المحافظة، في نفس الوقت الذي ظهر فيه أن هناك قبولاً لمشاركة النساء، وظل الرجال يبدون استعداداً لجلب زوجاتهم إلى ساحة التغيير. الإصلاح وبعض الأحزاب السياسية تقبلت هذا كجزء من سياسة تسمح للنساء بالمشاركة من أجل حشد أكبر عدد ممكن من الناس للاحتجاج". وتابعت: "لكنهم بدأوا بمنع النساء من المشاركة عندما أصبح الأمر غير مناسباً لهم".

الغضب من ممارسات الإصلاح أثناء الاحتجاجات والذعر من حال حكومة يهيمن عليها الإصلاح واحتمالات تأثير ذلك على المشاركة السياسية الحقيقية للنساء هو ما عبرت عنه المستجوبات بشكل عام، والحكايات التي أوردتها المستجوبات تبين إقصاءً سياسياً منتظماً يقوم به حزب الإصلاح في كل ساحات التغيير، والناشطات في صنعاء أشرن إلى سياسات الفصل بين الجنسين التي طبقتها في الساحات، مانعا النساء من الاحتجاج مع المحتجين الذكور، وأجبرهن على الجلوس في مساحة معزولة داخل الساحة، مغطاة بستائر ثقيلة ومحاطة بسياج حديدي. النساء في عدن وأبين انتقدن بشدة ما أطلقن عليه: "الممارسات التمييزية" لأعضاء الإصلاح ضد النساء اللاتي لا ينتمين لنفس الحزب. النساء في عدن قلن بأن حزب الإصلاح يدفع لعضوات الحزب ليشاركن في الاحتجاجات. أما في تعز، فقد هاجم أعضاء حزب الإصلاح بعض الخيام لأن شابات أقمن حلقات توعية وهن غير مغطيات لوجوههن.

في حين كانت النساء أكثر إيجابية إلى حد كبير من العناصر المستقلة في حركة الاحتجاج، ودعمها للمتظاهرين من النساء، رأى البعض أن وجهات نظر النساء لم تؤخذ بشكل قوي من قبل هذه العناصر فعلى سبيل المثال، في ٨ مارس ٢٠١١، تم تنظيم احتفال ضخم بمناسبة يوم المرأة العالمي في ساحة التغيير في صنعاء من قبل "تحالف وطن - نساء من أجل السلم الاجتماعي". جمع الاحتفال الآلاف من الرجال والنساء معاً، وشاركت في الخطب ناشطات من مختلف الخلفيات السياسية والاجتماعية وقد أكدن التأكيد على مطالبتهن ببناء دولة مدنية التي من شأنها ضمان حقوق المرأة، في ذلك الوقت، استقبلت هذه المطالب بالقبول والدعم الواسعين من قبل الناشطين. ومع ذلك، وعند صياغة وثيقة أهداف ثورة الشباب السلمية، وهي الوثيقة التي ينظر إليها كمرجعية رئيسية لتحقيق أهداف هذا الاحتجاج، لم تورد أي من المطالب المحددة للنساء.

صندوق رقم (١) مشاركة النساء السياسية في صعدة

مقارنة بنساء في أجزاء أخرى من البلد، لم تقدم المستجوبات في صعدة شكوى من مخاوف مماثلة، وهذا لا يعني أن المجتمع في صعدة أكثر قبولاً بالمشاركة السياسية للنساء، بالعكس. كانت القيود على مشاركة النساء في صعدة تتمثل في أن كثيراً من النشاطات الاحتجاجية للنساء تمت الموافقة عليها وتسهيلها من قبل الرجال المحليين. النساء شرحن كيف كانت مشاركتهن السياسية منظمة من قبل (المعادين للنظام بقوة) وهم السلطة المحلية الجديدة بقيادة الحوثيين، الذين نظموا النساء اللواتي اجتمعن في المدارس لدعم الاحتجاجات بشكل منفصل عن نشاطات الرجال.

^٧ متظاهرة بارزة من تعز بعد أن نشرت بشرى المقطري مقالاً بعنوان "سنة أولى ثورة"، وبدأ بعض الأئمة وغيرهم من المتشددين حملة لتشويه سمعتها في خطب المساجد. انظر Alwazir, A, "Yemen: No Spring Without Women", Al Akhbar, 14 February 2012, available at: <http://english.al-akhbar.com/content/yemen-no-spring-without-women>. حيزملا قصة بشرى المقطري انظر: Worth, R F, "Yemen on the Brink of Hell", The New York Times, 20 July 2011, available at: http://www.nytimes.com/2011/07/24/magazine/yemen-on-the-brink-of-hell.html?pagewanted=1&_r=3

قالت امرأة من صعده: «كانت الثورة مكان الاجتماع الوحيد الذي لم تنتقده جماعتنا، وهناك نساء من بيننا غادرن صعده للمشاركة في ساحات الاحتجاج. في الحقيقة، حصلنا على تشجيع من جماعتنا. صحيح أننا لم نخرج للشارع ولكننا وجدنا طرقاً للمشاركة». وذكرت امرأة أن «الاحتجاجات كانت المرة الأولى التي كانت النساء فيها قادرات على مغادرة المنزل بدون مناسبة اجتماعية، وقد كانت مع ذلك مهمة جداً لبناء الثقة بالنفس والتوعية الذاتية.»

بالرغم من مشاركتهن المحدودة والمقيدة، النساء في صعده كن متضامناً بشكل كبير مع النساء المحتجات في أماكن أخرى من البلد وعلى وجه التحديد في تعز، التي يشار إليها كقلب للاحتجاجات: «النساء اللواتي خرجن إلى الساحات في المحافظات الأخرى تلقين الكثير من الاحترام من أعضاء الجماعة»، قالت امرأة من صعده.

ما تمخضت عنه الاستجابات مع نساء من صعده، هو أنه، بالمقارنة مع أجزاء أخرى في البلد، كان انخراط النساء سياسياً هناك يرجع بشكل كبير لقرار الرجال في الجماعة. هكذا حين تتعهد امرأة «بالاستمرار في مواجهة كل العقبات التي تواجهها»، فإنها تشكو في الأخير قائلة: «نحن (النساء) نطالب بحقوقنا عبر الرجال.»

يبدو أن كل النساء في صعده لسن راضيات عن هذا الحال، حيث يظل نشاط المرأة السياسي موقوفاً على دعم الرجل للمرأة، حتى إذا أرادت النساء دعمها والوقوف معها، «لا أحد سيدعم المرأة حتى يدعمها الرجل، هذه هي حقيقة جماعتنا»، قالت مدرسة شابة بحزن.

مع ذلك، هناك حقيقة، أن النساء استفدن من الحيز الصغير المتاح لهن. فالموافقة وحدها للنساء أعطت النساء المحتجات الفرصة لينظمن أنفسهن أكثر. ذكرت ناشطة كيف أن النساء اللاتي انتقلن إلى الاحتجاجات المعادية للنظام، أسسن جماعة تدعى «المجاهدات» تمثل الجناح النسائي للحوثيين مقابل جماعة «المجاهدين» للرجال. مجموعة «المجاهدات» استمرت في تنظيم أنشطة اقتصادية اجتماعية للنساء في صعده بما فيها التعليم، والانتقال، والعناية الصحية بالأرامل اللاتي فقدن أزواجهن أثناء الحروب.

ناشطة أخرى في صعده، تعودت على كتابة رسائل مجهولة للناس الذين يقترفون ما تعتبره أعمالاً خاطئة، قالت: «كنت أحلم باليوم الذي أرفع فيه صوتي، الآن يمكنني قول أي شيء أراه صواباً أمام النساء أثناء الاحتفالات». وتابعت مضيئة: «لكنني الآن وبعد أن نلت ذلك، هناك شعور ينمو بداخلي كل يوم ويقول لي إنني لست راضية. أنا متعطشة لشيء أكبر، يمكن أن يكون شيئاً آخر، مشاريع أخرى على المرأة أن تقوم بها.»

مشاركة النساء السياسية: الاحتياج لتأمين المكاسب

«**النساء اثبتن وجودهن**». جملة برزت مرات عديدة أثناء الاستجابات بين النساء في جميع أنحاء البلد. ما من شك في كون العينات المختارة فخورات بالدور الرائد الذي لعبته النساء في الاحتجاجات. وسواء شجعت أو لم يشجعن بأنفسهن أهداف الاحتجاجات. إلا أن هناك اتفاق بينهن بخصوص ذلك. فبالإضافة إلى اتفاقهن على مكاسب العثور على أصواتهن أخيراً. أشرن إلى مكاسب أخرى قليلة لكنها ملموسة تم جنيها من مشاركتهن في الاحتجاجات. مع ذلك تبقى النساء متخوفات بشكل عام من تهميش الأحزاب السياسية والنخب لهن. كما أن إيمانهن بالعملية الانتقالية المحددة بمبادرة مجلس التعاون الخليجي ظل ضعيفاً بشأن ضمان حصولهن على مقعد حول الطاولة.

اكتشفت النساء أصواتهن. وريحن الكثير من المنظور الاجتماعي والأخلاقي. كما قالت امرأة من أبين: «غيرنا طبيعة العلاقة بين المرأة وذاتها. والمرأة والرجل. والمرأة والمجتمع. والمرأة والعالم. والمرأة وبقية النساء أيضاً». لقد كانت النساء مجتمعات بمشاعرهن على أن ما حصل كان نتيجة لمشاركتهن الواضحة في الاحتجاجات، وهذا زاد من ثقتهن وإيمانهن.

«النساء يعرفن الآن بالضبط كم هو عظيم ما ينتظرنا. وكم هي قدرتنا على المشاركة الحقيقية». هذا ما قالتها امرأة من صعدة. فمعظم النساء المستجوبات قلن بأن حريات التعبير الجديدة وحرية المشاركة السياسية تم اكتسابها بشكل أساسي من خلال المشاركة في الاحتجاجات، واللقاءات والنقاشات والتحالفات الثورية الأخرى. وأضافت النساء من صعدة قائلات: «الآن أصبح لدينا أصوات بعد أن كانت أصواتنا مكبوتة طوال ستة حروب». وعلى الرغم مما يبدو عليه هذا المكسب من هشاشة عدم وضوح. إلا أن بروزه لدى النساء وإيمانهن به جعلهن يعتبرن أنفسهن فاعلات سياسياً وبأنهن قوة عامة قادرة على التأثير الذي يتعدى التأثير الخاص فقط. وهذا في الحقيقة مكسب قوي لاحتجاجات ٢٠١١ في اليمن.

نساء من عدن وتعز قلن: «الآن يمكننا قول (لا). بإمكاننا أن نعبر عن أفكارنا. بإمكاننا أن نقول للشخص الفاسد: (أنت فاسد)». بالنسبة لبعض النساء، هذا الصوت الموجود حالياً يعني أن لديهن الخيار في عدم المشاركة في العمليات التي يرينها غير مشروعة. كامرأة من صعدة كانت قد حصلت لأول مرة على بطاقة انتخابية قالت: «عرفت أن صوتي ثمين. وحين حصلت على بطاقة انتخابية لأول مرة. لم أختار أن أصوت في [فبراير ٢٠١٢] في الانتخابات الرئاسية^٨ أن الانتخابات لم تكن شرعية. لم يكن لي أن أخرج صوتي بعمل غير صحيح كهذا».

لسن النساء فقط اللواتي أحسسن بقدرتهن الخاصة لجعلن أصواتهن مسموعة. فقد

٨ في ٢١ فبراير ٢٠١٢ جرت انتخابات رئاسية في إطار مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي التي قضت بالتحول الذي جعل الرئيس علي عبدالله صالح ينقل سلطاته رسمياً إلى نائبه، عبدربه منصور هادي. وكان هادي المرشح الوحيد في الانتخابات. وقد كان الاقبال اكبر مما توقعه الكثيرون. مختلف الجماعات فاطعتنا لانتخابات. بما في ذلك عناصر من الحراك الجنوبي، الحوثيين، والناشطين الشباب المستقلين. معتبرة أنها عملية غير شرعية.

شعرت المرأة في صعدة أن الرجال الآن هم أفضل في الفهم و "الإيمان" بالدور السياسي للمرأة. نساء من المجموعات المختارة من النازحات داخليا من أبين ومجموعات في صنعاء وضحت ظهور نماذج نسائية كتوكل كرمان^٩ كنتيجة إيجابية للمشاركة السياسية للنساء وظهور صورة اليمن إلى السطح.

قالت امرأة من عدن: "الأحزاب كلها تتحدث لكن ما من عمل تقوم به."

مع أنه عندما تمت اللقاءات التشاورية لغرض هذا البحث في مارس ٢٠١٢، معظم النساء كن مجمعات على أن عليهن الآن أن يناضلن من أجل الحصول على مكاسب حقيقية كنتيجة للاعتصامات. بين كل المجموعات، أكدت المشاركات بأن الفاسدين ظلوا في مواقعهم. "الشخصيات السياسية في المشهد الحالي هم أنفسهم الذين كانت احتجاجاتنا ضدهم." هذا ما قالته امرأة من عدن. وقالت شابة من صعدة: "كانوا يعدوننا فقط، لكننا لم نشاهد أعمالاً ملموسة."

الغالبية اعتبرت أن قضايا النساء الخاصة لم تحرز تقدماً ملموساً. شرحت شابة من صنعاء وجهة نظرها قائلة: "من الصعب التحدث عما تحقق للنساء، لأن هذه المرحلة انتهت وسوف تتبعها مراحل عديدة، ويعتبر كافياً الآن أن النساء خرجن وأثبتن أنفسهن. هذا هو الشيء المهم الآن للنساء. وعليهن العمل على أنفسهن لينلن أهدافهن بشكل ملموس في المستقبل." وتابعت: "لقد همشت الفترة الانتقالية للنساء فلم يحصلن على مواقع وزارية أكثر مما كان سابقاً. حصلن فقط على وزارتين تقليديتين هما حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية. المحجوزتين تاريخياً للنساء." هذا ما سجلته شابة من صنعاء.

إضافة لذلك، ليس هناك أي ترقيات للنساء في مواقع حكومية أخرى أو أحزاب سياسية وعدد النساء المشاركات في لجان العملية الانتقالية غير كافي. كما أن مبادرة التعاون الخليجي حسبت من قبل الناشطين الوطنيين والدوليين كونها غير مراعية للنوع الاجتماعي وغير كافية لإدماج مطالب النساء المركزية. فيما يتعلق بإدماج المرأة ليس هناك سوى القليل في مبادرة مجلس التعاون الخليجي مما ينص على دعم النساء. مع ذلك، هناك بعض البنود التي بإمكانها أن تتيح مساحة للنساء نحو تمثيل أفضل لهن في العملية السياسية^{١٠}.

أكدت النساء عن زيادة قلقهن بأن مكاسبهن التي صنعنها أثناء الاحتجاجات كانت هشّة وربما من السهل فقدها. قالت ناشطة من صنعاء: "مشاركة النساء في هذه المرحلة [الانتقالية] هو أقل بكثير مما كانت عليه في الثورة." وهذا ينطبق على الكثير من الاهتمام الساري في عدم اتفاق النساء مع النخبة السياسية والأحزاب السياسية التي أخذت بزمام أمور البلد لإخراجه من الانسداد السياسي والعسكري الذي واجهه في نهاية عام ٢٠١١م.

هناك إحساس عند البعض أن النقاشات حول قضايا النساء ستأتي بعد أن تنتهي عملية التسوية السياسية "الثورية". ناشطة في تعز حاولت أن تشرح لماذا أن فرصة مناقشة قضايا النساء لم تبدأ بعد قائلة: "لأن الأحزاب منشغلة بالسياسة. لكن ثورتنا مستمرة." عبرت ربة بيت من تعز عن هذه الأحاسيس قائلة: "أنا متفائلة بالمستقبل، فبعد أن ينتهي الجميع من تصفياتهم السياسية سيصبح هناك دور أكبر للنساء في الحياة السياسية إنما ليس في المستقبل القريب."

من ناحية أخرى هناك عدم اتفاق واضح يظهر في صورة غضب مما يعتبره بعض الناشطات تخاذلاً من النخب السياسية تجاه أهداف الثورة وقضايا النساء. هذا ما كشفت عنه بشكل خاص استحوابات النساء في عدن. فضعف مستوى المعالجة السياسية للأوضاع الراهنة في عدن والجنوب ينظر إليه من قبل النساء هناك كنتيجة للسياسة المركزية والإقصاء السياسيين

^٩ مُنحت توكل كرمان عام ٢٠١١ جائزة نوبل للسلام جنباً إلى جنب مع نساء من ليبيريا "لنضال غير العنيف من أجل سلامة المرأة وحقوق المرأة في المشاركة الكاملة في العمل لبناء السلام." حسب لجنة جائزة نوبل. موجودة على الموقع التالي: http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2011/karman.html

^{١٠} وعلى سبيل المثال، الجزء الثالث، المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، على أن تقدم الفقرة ١٠ (أ)، التي تنص على: " (أ) كل طرف مسؤول عن ٥٠ في المئة من المرشحين لحكومة الوحدة الوطنية، وإعطاء الاعتبار لتمثيل المرأة" الجزء الرابع، المرحلة الثانية من عملية نقل السلطة، البند ٢٠، الذي ينص على: "مع بداية المرحلة الانتقالية لثانية، الرئيس المنتخب وحكومة الوحدة الوطنية يدعون إلى عقد مؤتمر لحوار وطني شامل لجميع القوى والفعاليات السياسية، بما في ذلك الشباب، والحراك الجنوبي، الحوثيين، والأحزاب السياسية الأخرى، وممثلي المجتمع المدني والمرأة ويجب تمثيل المرأة في جميع المجموعات المشاركة." والبند ٢١، "يقوم المؤتمر بمناقشة المسائل التالية: (ز) اعتماد الوسائل القانونية وغيرها لتعزيز حماية وحقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال، فضلاً عن النهوض بالمرأة"، والجزء السادس، والأحكام الختامية، وأول البند (٢١)، "النساء يمثلن بشكل مناسب في جميع المؤسسات المشار إليها في هذه الآلية".

الذين تمارسهما العاصمة. «مازلنا في انتظار حدوث التغيير في أبين، والنساء لديهن القليل جداً ليقلنه في هذه المرحلة». قالت إحدى النساء النازحات من أبين التي طالبت الأحزاب قائلة: «على الأحزاب السياسية أن تعيد الاعتبار في كيفية رؤيتها للنساء وفي سياساتها تجاههن داخل الحزب». العديد من النساء عبرن عن شكوكهن حول ما إذا كان اهتمام الأحزاب السياسية يمضي مع تقدير حقيقي لمشاركة حقيقية للنساء في السياسة. «ثم استخدام النساء من قبل مجموعة من الأحزاب السياسية في عدد من المناسبات وتم النظر لدورهن كديكور». هذا ما قالت امرأة من تعز. وتتفق شابة من عدن مع هذا قائلة: «الأحزاب استفادت من النساء كأصوات واستخدمت أصواتهن لصالحها الخاص». بالمثل، اشتكت امرأة من تعز قائلة: «كل السياسيين يكذبون واستخدموا النساء كأدوات للصعود إلى المواقع السياسية التي يريدونها وأنتهي».

في صعدة بعض النساء ارتبطن ببرامج المجاهدات وقلن بأنهن سعيدات بوضعهن الحالي أكثر مما كان قبل الاعتصامات. النساء تحدثن عن الدعم الذي حصلن عليه عن طريق الدورات المهنية، برامج محو الأمية والعناية الصحيحة وكذا برامج أخرى تحت رقابة جماعة الحوثيين: «نحن راضيات بواقعنا، ونأمل بالتغيير ضمن حدود قوانين الشريعة الإسلامية». هذا ما قالت إحدى النساء، على كل هناك العديد من التصريحات يمكن أن تكون متحفظة نوعاً ما نظراً للسيطرة الحوثية. كما تم التحدث عنها مسبقاً. كما أن هناك احتمالية بأن المشاركات لم تكن لهن الحرية في التعبير عن آرائهن كما في المناطق الأخرى.

مع ذلك، لا توافق كل واحدة في صعدة على أن الوضع قد تحسن. قالت موظفة رسمية من صعدة بعمر ٢٥ سنة: «على النساء أن يحاربن من أجل الحصول على حقوقهن، على الأحزاب أن تدعم النساء». وتابعت مضيفة: «لكن معظم الأحزاب لا تدعم النساء بصدق بل أن البعض يدعم النساء من أجل مصلحته الشخصية أو لأسباب أخرى».

وعبر اليمن، عبرن النساء عن غضبهن تجاه بعض النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية اللاتي تم اعتبارهن كدمى في يد الأحزاب بغرض ترويج فكرة المشاركة الحقيقية للنساء في الأحزاب. ناشطات في صنعاء وتعز وضحن الحاجة لبناء تشبيك مع هذه العينة من النساء من أجل تعزيز أصواتهن داخل الأحزاب وتشجيعهن على جعل المشاركة السياسية للنساء أكثر اتساعاً.

صندوق رقم (٢)، من يتحدث عن نساء الجنوب

بالنسبة إلى الكثير من نساء الجنوب، هناك استياء من نتائج أحداث ٢٠١١، أكثر من فشلها في تحقيق مكاسب سياسية للنساء، ويشتركن مع ما يراه الكثير من الجنوبيين كإخفاق مستمر في تناول القضية الجنوبية. ثم هناك الشعور بالإحباطات من قبل نساء عديدات في عدن اللواتي لا يقتصرن على كونهن نساء، إنما أيضاً كونهن جنوبيات.

«هذه المرحلة (الانتقالية) تتطلب منا أن نبدأ ثورة على الثورة»، هذا ما قالته شابة من عدن عند الحديث عن المرحلة الانتقالية للمبادرة الخليجية، واستمرار غياب القضية الجنوبية كأولوية في الحوارات الانتقالية. بعض النساء عبرن عن دعمهن لتأسيس دولة جنوبية، وبعضهن أقررن بأن أسبابهن للاحتجاج كانت راجعة إلى «الإخفاق في مناقشة القضية الجنوبية وجعلها تنصدر قائمة الأولويات السياسية».

أيضاً، هناك امتعاض متنام ظهر بين النساء المستجوبات تجاه نساء من صنعاء يقفن مع قضايا النساء. تجربة شابة من عدن وضحت الحاجة إلى توسعة مجموعة النساء المؤثرات على تطوير السياسة وأن يصلن إلى النساء في مختلف أنحاء البلد إلى دوائر الحوار كالنقاش حول الدستور الجديد، والحوار الوطني وأن تأخذ قضية الشمال-الجنوب مكانها.

هناك إعلان عام من قبل النساء على إصرارهن على الانخراط في الحياة السياسية، لكن المشكلة تتمثل في تجاهلهم، وتحديدًا تجاهل النساء الجنوبيات. خلاصة هذا أنه أثناء المقابلة الأخيرة مع شبكة من النساء كن مدعوات إلى المؤتمر الوطني للنساء، المنظمون من قبل وزارة حقوق الإنسان، في صنعاء، قالوا بأن المؤتمر بحاجة لـ ١٥ امرأة من الجنوب للذهاب إلى صنعاء. لكن المشكلة أن الدعوة أرسلت قبل يوم ونصف من المؤتمر، لذا ذهبت (ممثلة) واحدة، ثم جلسنا لنناقش ما تحدثت عنه المؤتمر في غيابنا.

لم يحترموا النساء الجنوبيات، وحددوا النقاط التي سوف يناقشها المؤتمر بل أن القضية الجنوبية لم تكن حتى متضمنة في أجندته. بعد ثلاث ساعات علمنا أن النساء المختارات للمشاركة في المؤتمر لم يتم اختيارهن عشوائياً، بل تم اختيارهن بعناية.»

بالرغم من هذه المشاعر، النساء في عدن تحدثن بقدر من التفاؤل عن المستقبل وأشرن في اقتراحاتهن كيف يتوجب أن يكون إعداد الدستور.

توقعات للدستور ولعمليات تغيير أوسع

امرأة من تعز قالت: «أملك رؤية لدولة ديمقراطية، فخورة بدينها، مع حكومة لكل الناس وليست في أيدي عائلة واحدة حيث يتم نقل السلطة بطريقة سلمية أكثر منها عن طريق الحرب.» معظم المستجوبات وصفن الدولة التي تدعم بشكل أفضل معيشة النساء في اليمن كالتالي:

- دولة مدنية حيث كل الناس، بما فيهم النساء والجماعات المهمشة الأخرى، يتمتعون بحقوق مواطنة متساوية ولديهم نفس الفرص في العمل والمشاركة السياسية.
- دولة ديمقراطية تدار من قبل كل المجاميع الاجتماعية وليس عائلة واحدة أو مجموعة بشر.
- دولة تتمتع بالأمان والأمن والاستقرار، تهتم بالسلام والتنمية.
- دولة بدون فساد مع قوانين ونظام قضائي عادل.
- دولة تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها التعليم والعناية الصحية.

وكان هناك مستوى كبير من الاتفاق بين النساء على أن الدستور الجديد يتوجب أن يتضمن التركيز على العدل والمساواة، وتزويد الخدمات الاجتماعية. المنطق الوحيدة التي أظهرت عدم اتفاق نسائها مع هذا التصور للدولة المرجوة كانت صعده، حيث أكدن على أن الدستور يتوجب أن يركز على القرآن، في حين قالت بعض الناشطات في أجزاء أخرى من البلد أنهن يردن أن يشاهدن دستوراً يضمن علمانية الدولة.

«إذا ارتكز الدستور على القرآن وتعاليمه، إذاً لن يكون هناك نساء يعانين من الظلم.» هذا ما قالته ناشطة في صعدة. أخريات من تعز أتفقن بأن حقوق النساء ستكون أفضل ضمن الإطار الإسلامي وضمن قانون الشريعة.

معظم المستجوبات وضحن الحاجة لأن تتضمن بعض مواد الدستور الجديد أو المعدل حماية واضحة لحقوق النساء، في عدن وفي تعز بشكل خاص. رأت المستجوبات أن الحماية وضمان حقوق النساء يجب أن ينص عليها الدستور بشكل صريح. «يجب أن يحمي الدستور حقوق النساء في جميع مناطق البلد دون تمييز.» قالت شابة من عدن، مختصرة بذلك مشاعر لطلالما تم التعبير عنها بصوت مسموع خلال مختلف الاستشارات والاستجوابات مع النساء في عدن.

ما قالته النساء في عدن لم يحمل أي اختلاف في وجهات النظر بينهن وبين النساء في بقية المناطق: من صعدة إلى صنعاء، فجميعهن اتفقن على حماية حقوق النساء في الدستور، بل إنهن قلن بأن حماية حقوق النساء يجب أن تكون ضمن سياق حماية حقوق الناس، كل الناس، أو المواطنين. «إن المرحلة الأكثر أهمية هي مرحلة وضع الدستور أنها اللحظة التي ستتيح مشاركة الرجال والنساء، وبما أنها ستتيح ذلك، يتوجب الوقوف مع مبدأ المساواة.» هذا ما قالته ناشطة من صنعاء. في حين قالت شابة من صعدة: «على الدستور أن يلتقي مع حاجات الناس وليس مع حاجات الأحزاب، لأن الأخيرين لا يمثلون العامة بأكملها، فالنساء هن جزء من العامة ويتوجب أن ينلن حقوقهن كاملة.»

في صعدة، وضعت النساء أمامهن: الحاجة لـ (قانون يختص بالوصاية والرعاية وآخر يضمن الطلاق وحقوق الأرمال كمصاريف الإقامة والدخل، الخ...). في عدن، طالبت النساء بأن يجرم الدستور (العنف ضد النساء والأطفال).

وأخيراً: طالب العديد من النساء بتضمين الدستور جملاً متعلقة بالبطالة أو خلق فرص عمل جديدة، والرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني للجميع. هذا يتضمن التعليم الإلزامي في الابتدائية وتوفير مقاعد للبنات في الجامعات لإعطاء البنات فرصاً أكبر كي ينلن تعليماً جامعياً.

في عدن، كان التأكيد على تقديم خدمات اجتماعية كالعناية الصحية والتعليم والوظائف بطريقة عادلة لأن الوضع الحالي قائم على المحاباة والفساد. ناقشت ناشطة من عدن كيف شعرت بأن الدستور لا بد أن يحتوي على مواد تهتم بمكافحة الفساد، وبالعناية الاجتماعية والحماية، كما يتوجب أن يضمن حماية حقوق الفقراء والمحتاجين والمستضعفين ليحصلوا على المساعدة والعون، وأن من يحق له الحصول على العون والمساعدة هو الأكثر بعداً عنها خاصة النساء والأطفال، ولكن عوضاً عن ذلك تذهب المساعدات للعائلة والأقارب، والأصدقاء، وأولئك الذين لديهم أموال كافية والذين ليسوا بحاجة لها. نحتاج أيضاً لتمويلات عامة وخاصة لكي نتخلص بشكل واضح من الفساد والمفسدين.

التحديات القائمة

العديد من النساء عبرن عن تفاؤلهم بالمستقبل. وكان الملاحظ على المجموعة المنتقاة من الشبابات في تعز موقفها الإيجابي تجاه ما وصلت اليه النساء من مواقع بعد الاحتجاجات: "نحن متفائلات خاصة أن امرأة تم تعيينها كوزيرة لحقوق الإنسان، ومتفائلات بأن النساء سيقمن بدور أكبر لأن الثورة غيرت النظرة العامة لمشاركة النساء نحو الأفضل".

مع ذلك، تظل هناك تحديات: خلال الاستحواب، برز قلقان متعلقان بالأولوية السياسية لتناول القضية الجنوبية، وأولويات الأمن وحول تعزيز الأمن والاستقرار في كل المناطق وتوحيد الهيكلة العسكرية والأمنية، (ستتم مناقشة كل ذلك بالتفصيل لاحقاً).

الكثير من النساء في عدن قلن بإنهن شاركن في الاعتصامات بشكل جزئي بسبب القضية الجنوبية، وتحديداً لأنه لم يكن هناك عرض مناسب للقضية الجنوبية، هذا أيضاً كان له بعد في مشاركة النساء لأن النساء في الجنوب كن قلقات ما اذا كانت أصواتهن واهتماماتهن سيتم تبنيها وعرضها من قبل صناع القرار في صنعاء، وهل سيكون لهن دور أكبر في الحوار الجنوبي-الجنوبي وكذلك في الحوار الشمالي-الجنوبي.

عضوات الجماعات المشاركات في حلقات النقاش من الناشطات الشبابات في عدن كن جميعاً مهتمات جداً بمناقشة القضية الجنوبية بينما العديدات يفضلن الانفصال عن الشمال. هناك درجة من المرونة حول كيف يمكن أن يكون الحل للمستقبل. العديد قدم اقتراحات بناءة حول كيفية البدء. على سبيل المثال ناشطة شابة قالت: "اعتقد بأن الخطوة الأولى هي الاعتراف الدولي بالقضية الجنوبية، والثانية هي الحوار الشمالي الجنوبي". بعضهن ذهبن نحو تفاصيل أكبر:

"الحل هو الحق في الاستقلال، الصراعات وغياب الأمن في نمو، ونحتاج لمن يستطيع التعامل مع مشاكلنا. يتوجب أن نقوم نحن بعمل مماثل، فالناس الذين سيجلسون ويناقشون القضية لا يمثلون سكان الجنوب، إلا إذا جاؤوا بحلول وبمخرجات يمكنها أن تعطينا قليلاً من الأمل".

"لم نصوت في الانتخابات الفائزة، سنمارس حقنا في التصويت حين نكون مواطنين، حالياً لسنا أكثر من بشر لاجئين أو نازحين". هذا ما قالتها نازحة من أبين^{١١} طالبت بتقدير أكبر لوضعهن. وتساءلت: "كيف يمكن لمشاركة سياسية أن تأخذ مكانها في سياق يبقى فيه غياب الأمن الهام الأول لكثير من المواطنين".

إن العقبة الأكبر في وقتنا الحاضر تتمثل منع النساء من جعل أصواتهن مسموعة في ظل غياب الأمن المتنامي والمحسوس في مختلف مناطق البلد ويتضمن هذا غياب القوانين، والخوف ونقص الحماية من قبل قوات الأمن. وهناك نشر العنف في أوساط السكان

القضية الجنوبية يجب أن تناقش

تنامي انعدام الأمن وغياب القوانين

١١ عموماً، الناس المشردين داخليا في اليمن الآن، أعدادهم قريبة من نصف مليون. انظر الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4f97fb4e2.html>

العصابات التي تجعل السفر أكثر صعوبة بشكل مستمر. اختطاف الفتيات، وزيادة انتشار الأسلحة الصغيرة وتعاطي المخدرات بين الشباب.

في عدن، الشباب اللاتي حضرن حلقات النقاش ركزن على العصابات وقطع الطرقات وتغيير طرق التنقل وجعل الذهاب إلى العمل أو المدارس والمنازل صعباً. وبالنسبة للنساء في اليمن هناك مخاوف من زيادة انتشار السلاح، وتساهم في تنامي غياب القوانين وانعدام الأمن. قالت إحدى الناشطات في عدن "نشعر بأن الأمن هو العقبة الأكبر. لم يستطعن النساء أن يعبرن عن آرائهن. لأنهم يخيفون الناس. ولأنه ليس هناك من قانون يحميهم".

النساء من أبن اعتبرن أن القضايا المتعلقة بالأمن تمثل التحدي الأكبر بالنسبة لهن: "انعدام الأمن في ظل تنامي حضور "القاعدة" وانحسار نفوذ المؤسسات العسكرية والأمنية وتواجد سلطة محلية (قلن أنها) تخلت عن مسؤولياتها". إضافة إلى ذلك، أن تصبح نازحاً يضيف تحديات أمنية جديدة بما فيها نقص التغذية، والصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن الشخصي. فمعظم هؤلاء النساء يسكن حالياً في المدارس والمباني الحكومية، هن مع ذلك بالمثل معرضات للهجوم بشكل كبير.

في صعده، النساء كن قلقات من أن حرباً جديدة قد تنشب في أية لحظة "خلال ستة حروب وهناك محاولات للقمع. هناك أخطار أصبحت بارزة. منذ فقدت النساء من يعليهن، منذ أن قتلوا أو سجنوا".



الخاتمة والتوصيات: الحفاظ على دور النساء في الانتقال

إن أصوات النساء ثمينة. ودمج أولوياتهن واهتماماتهن وأخذ أفكارهن ومخاوفهن حول مستقبل السياسة في اليمن بعين الاعتبار سيزيد من فرص البلاد في تحقيق السلام والازدهار. وعلى الرغم من أن النساء فخورات بدورهن في الاحتجاجات ومتفاجئات من قوتهن إلا أنهن خائفات على أمنهن. من فقدان ما جنيناه من مكاسب كما يتخوفن على مستقبل أبنائهن.

كيميئات، يأتي الالتحاق بالاعتصامات أولاً من أجل المطالبة بالعدالة والمساواة تحت حكم قوي للقانون. الكثير من النساء بدأن حالياً مناقشة حقوق النساء كقضية بحد ذاتها. بعيداً عن الأهداف الثورية الأوسع تحت عنوان إسقاط النظام. حتى أن النساء الجنوبيات اللاتي لم يكن مع يمن موحد، يعتبرن أن لديهن الكثير مما هو مشترك مع النساء من أماكن أخرى في اليمن ويرغبن في وحدة أكبر مع النساء. هناك موضوع مشترك في جميع حلقات النقاش وهو الحاجة للوحدة بين النساء. قالت إحداهن: "لا يجب أن تتصارع النساء فيما بينهن بطرق سيئة. هذا سيؤدي إلى ضياع أصواتهن".

تحقيق التوازن الحساس بين الحريات المتاحة لكل السكان اليمنيين والتفاوض حول الحقوق المتساوية للنساء بشكل خاص، يبقى تحدياً. المحتجون يقدمون حجة أنه إذا كان اليمنيون أحراراً، فإن النساء اليمنيئات سيصبحن أيضاً حرائر. لكن في الحقيقة لا يمكن للنساء اليمنيئات أن يتمتعن بالحريّة إلا إذا أزيل قمع الدولة والثقافة المضطهدة لهن. لذا فهن في معظم مناطق البلد يشعرن بضرورة طرق قضايا النساء وإعلاء الصوت حولها. وسيكون ذلك ممكناً إذا استطاعت النساء تنظيم أنفسهن وجعل أصواتهن مسموعة.

بدى النساء اللاتي شاركن في الاستجوابات اقتراحات عديدة حول كيفية جعل أصواتهن مسموعة. في تعز بشكل خاص، وكذلك في صنعاء، الكثير من النساء أكدن بأن المشاركة المستمرة في الأحداث والاحتجاجات ستكون الطريقة المثلى لتعزيز أصوات النساء وجعلها مسموعة بشكل مستمر. في عدن وصعدة وبين نساء ناشطات في صنعاء ونازحات من أبين، يعتبر الإعلام قناة هامة لتوصيل أصوات النساء. أما في حلقات النقاش بصعدة، فقد اقترحت المشاركات إقامة أو تأسيس منظمات نسائية بإدارات نسائية، حيث ستكون فعالة لجعل أصواتهن مسموعة.

نظراً لتنوع اليمن، هناك حاجة لمزيد من البحث لدراسة ومعالجة العديد من القضايا، التي تم تحديدها في هذا التقرير. عن كثب، ومع ذلك، هناك العديد من المجالات الناشئة حيث اتخاذ خطوات عملية بصدها سيمثل فرصة من أجل بناء السلام في اليمن، وبالتالي توطيد المكاسب التي حققتها النساء بالفعل.

كل النساء المشاركات في كامل البلد أقرن بالحاجة لتوحيد أصوات النساء من أجل جعل مطالبهن مسموعة على المستوى الوطني. رغم أن النساء واعيات لحاجتهن للتوحد إذا أردن لصوتهن أن يُسمع. إلا أن مبادرة مجلس التعاون الخليجي ضعيفة في تضمين دور النساء. والعمليات السياسية ستستمر غير معنية بتمكين النساء ليصبحن قوة سياسية منظمّة. لذا، فالمساعدة بتنظيم عمليات الضغط حول قضايا النساء يمكن أن تساهم في دمج مطالب النساء في الحوار الوطني وأثناء مرحلة صياغة الدستور.

من المهم تشجيع فرص النساء في مختلف مناطق البلاد والدفع بهن نحو التوحد والضغط من أجل مطالبهن: المستجوبات على مستوى البلاد ككل مهتمات بالحصول على استيعاب أفضل لمطالبهن وكيف يمكنهن الحصول على دعم على المستوى الوطني. ويرين أن المرحلة الانتقالية قد أعطت النساء نافذة صغيرة ولكن في وقت مناسب من أجل فرض سياسات أفضل وتشجيع مشاركة النساء ودمج طلباتهن في مؤتمرات الحوار الوطني.

على الرغم من ضرورة تشجيع الوحدة بين النساء - إلا أنه من المهم وضع الاختلافات الاجتماعية والثقافية والسياسية والمناطقية في البلاد بعين الاعتبار. والتأكد من أنها تعتبر من الأساسيات الضرورية لدعم مشاركة النساء في مسائل النزاعات الحساسة دون حدوث أي ضرر. إن التعدد في وجهات النظر بين النساء من مختلف المناطق الجغرافية مدهش جداً. فقد تجد ناشطة في تعز تتحدث عن مؤشرات التنمية وحقوق المواطنين في حين تجد أولويات مختلفة تماماً بالنسبة لشابة من عدن خائفة من أن تختطف. أو ربة بيت من صعدة ببساطة لم تصدق أن الحرب قد انتهت.

النساء في المراكز الحضرية في تعز وصنعاء لديهن حدود مختلفة ومقاربات تختلف عما هي عليه عند النساء في صعدة على سبيل المثال. وبينما نجد ناشطة شابة من تعز قادرة على الاعتصام لتطالب بحقوقها نجد أخريات في صعدة يواجهن صعوبات لمغادرة المنزل دون الإذن من أحد أفراد العائلة الذكور أو مصاحبتهم. إضافة إلى ذلك، في الوقت الذي يمكن لحملات المناصرة والتأييد أو المعارضة الشعبية والعلنية أن تجدي نفعاً مع النساء في صنعاء، تقوم النساء في صعدة بأنشطة دون الكشف عن هويتهم مثل كتابة مطالبهن على ورقة غير موقعة أو استخدام أسماء مستعارة، أو استخدام وساطة الذكور، لتعزيز مسألة جعل أصواتهن مسموعة. وعلى الرغم من أن هذا الاختيار ليس مفضلاً، لكنه ربما ما زال يساعد النساء على التوسع البطيء نحو "نشر أفكارهن". كما يمكنه أيضاً تشجيع النساء الأخريات ليشاركن متى ما رأين ذلك ممكناً.

إن الاختلافات ليست مقتصرة على اختلافات اجتماعية- ثقافية، إنما متعلقة أيضاً بكافة القضايا السياسية وبشكل خاص القضية الجنوبية التي تدخل في جميع المطالب التي تصب في توحيد كلمة النساء. النساء في الجنوب بحاجة لاعتبارهن مشاركات على قدم المساواة للدعوة لتوحيد أصوات النساء.

فالنساء من عدن وتقريباً بعض المحافظات الجنوبية على خلاف مع الحكومة المركزية، وغاضبات لأن القضية الجنوبية لم يتم تناولها حتى الآن. إن إعطاء النساء حصة في المستقبل من خلال المشاركة في الحوار الرسمي بين الشمال والجنوب، واتاحة الفرصة أمامهن للعب دور حقيقي في المناقشات الدائرة حول الفترة الانتقالية سيؤدي إلى التخفيف من إحباطهن. أما إذا شعرن بأن أصواتهن وخبرتهن "كنساء جنوبيات" غير محترمة، حينها فجميع الدعوات لتوحيد النساء ستذهب أدراج الرياح.

حركة الاحتجاج السلمي في اليمن هي الأكبر في تاريخها، والأطول في انتفاضات الربيع العربي. حتى وإن طغت عليها صراعات عنيفة على السلطة داخل النخبة، إلا أن حركة الاحتجاج قد أعطت أملاً لم يسبق لها مثيل لملايين اليمنيين، وجلبت إلى السطح جيلاً جديداً من الناشطين الشباب من الذكور والإناث. ولكن مع عودة الحياة السياسية من الشوارع إلى أوساط النخبة المرتبطة بأفراد أقوياء وبأحزاب سياسية راسخة، هناك حاجة للتعامل مع نساء اليمن الجدد الناشطات لضمان أن أصواتهن ما زالت تسمع من قبل صانعي القرار بعد اختفائها من الشارع.

دعم الفرص من أجل الحصول على صوت النساء الواحد ...

... لكن مع الاعتراف والاحترام للاختلافات المناطقية

تشجيع أصوات النساء الجديدة والناشئة

وبالمثل، فقد تم تسليط الضوء عالمياً على خيبة أمل النساء من الأحزاب السياسية وعلى ضرورة العمل مع النساء داخل هذه الأحزاب لتمكينهن من الدفاع عن حقوق النساء وعلى نطاق أوسع. إن الأساس في هذا هو بناء التحالفات بين الأحزاب ومع الشبكات النسائية المختلفة من الناحية السياسية، في المجتمع المدني وفي وسائل الإعلام أيضاً. وبناء القدرات من أجل هؤلاء الناشطات الجدد والناشطات، ستكون المفتاح لضمان تمثيل مختلف لأصوات النساء لم يعهد من قبل.

هناك سلطات محلية جديدة وصلت للحكم عقب الأحداث التي وقعت عام ٢٠١١، ولا سيما في صعدة، وتعز وعدن وأبين. لذا، من المهم أن نعمل على المستوى المحلي مع هؤلاء الجدد من مقدمي الخدمات لضمان دمج مطالب النساء وحقوقهن في المشاركة السياسية وفي الخدمات، وأن تكون احتياجاتهن ومطالبهن مسموعة من قبل هذه السلطات الجديدة، وأن يتم بناء الشبكات والعلاقات على المستوى المحلي بين مقدمي الخدمة والنساء.

في عدن، اقترحت النساء المستجوبات فكرة تعيين امرأة، على مستوى المجلس المحلي، حيث تكون "عاقلة واحدة في كل حي" وفي جميع أنحاء اليمن. وهذه المرأة يجب أن تكون أقرب إلى غيرها من النساء، وبالتالي قادرة على متابعة القضايا التي تهمهن. ووفقاً لهن، فإن تجربة مماثلة قد وجدت بالفعل في حي كريتير في عدن. لكن امرأة عبرت عن امتعاضها من هذه الفكرة قائلة: "يجب أن تكون هناك فرصة للمنافسة الشريفة بين الرجال والنساء للحصول على خدمات هذا العمل أو المناصب".

بالنسبة لكثير من النساء، كفاحهن في الاحتجاجات كان يسير جنباً إلى جنب مع نضالات الشباب والمواطنين الداعين إلى قدر أكبر من العدالة والمساواة. وأدرك الجميع أن هناك الكثير مما يتعين القيام به، وأن أي جهد لدعم المشاركة السياسية للنساء سيحتاج إلى إشراك الرجال بالضرورة، وحقوق المرأة التي تندرج ضمن عمل أوسع وهو الدعوة لقوانين عادلة ومتساوية وسياسات تعم الجميع.

مع ذلك، رأيت العديدات في المجموعة المختارة أن أنشطة المرأة خلال الثورة قد بدأت في تغيير آراء الرجال في النساء، وقد كان هناك اتفاق عام بأن هناك حاجة للذهاب في طريق تغيير بعض مواقف وسلوكيات كل من الرجال والنساء قبل أن يصبح النساء شريكات على قدم المساواة مع الرجال. "أثبتت المرأة نفسها وحصلت على جائزة نوبل. الرجال بدأوا يثقون بحكم النساء وآرائهن، والاعتقاد بأنهن قادرات على فعل أي شيء، وأن لهن دوراً مهماً في المجتمع". قالت امرأة شابة من صنعاء. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتغيير المواقف والسلوكيات، وخاصة عند الرجال والشباب.

العديد من اقتراحات النساء قالت بضرورة البدء بإشراك الرجال في دعم النساء. "يجب التعامل مع وعي الرجال أولاً، إذ لن يكون أي تقدم على تثقيف وزيادة الوعي لدى النساء إذا كان الرجال لا يؤمنون بأهمية المشاركة السياسية للمرأة." هذا ما قالته ناشطة من صعدة.

النساء اليمنيات - والرجال - لديهم تباين في الآراء والاحتياجات على نطاق واسع حسب مناطقهم. وأكد العديد من النساء خارج صنعاء على أهمية إجراء المزيد من البحوث التفصيلية مع متابعة ملموسة مخططة لذلك لردود الفعل. فمن الضروري إجراء مزيد من البحوث واستكشاف الآراء والخبرات النسائية خارج العاصمة. إن الطبيعة المحدودة زمنياً للمناقشات قد لامتست بالكاد سطح بعض القضايا العميقة التي تؤثر على النساء. لذا وللمزيد من التحليل المتعمق، من المرجح أن بناء الثقة والتدريبات (للنساء والرجال من المجتمع) سيكون ضرورياً قبل الشروع في بعض المناقشات الحساسة للغاية.

نطاق البحث لهذا التقرير كان محدوداً، لكنه حاول التعامل مع النساء اللواتي لا يعطين في كثير من الأحيان فرصة للحدوث عن مشاركتهن السياسية. نساء من المستجوبات في صعدة، وكذا نازحات من أبين، عبرن عن خيبة أملهن. فهذا البحث كان هو الأول الذي يتم من خلاله سؤالهن عن أوضاعهن. وقد عبرن عن خيبة أملهن من عدم زيارة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية (وطنية أو دولية) لهن.

العمل على المستوى المحلي

العمل مع الرجال لدعم النساء

إجراء مزيد من البحوث ... إنما التأكد من ردود الفعل

في الوقت نفسه، كانت ردود الفعل على البحوث هامة. النساء في عدن محبطات بوضوح لأنهن مطالبات بتقديم مدخلات دون رؤية أي نتائج. وتجلي ذلك من رفض مجموعة واحدة منهن المشاركة في الأبحاث على الإطلاق. ويمكننا الشعور بأنه يمكن التخفيف من هذا الاحباط عن طريق اىصال النتائج وردود الافعال الواضحة لمثل هذه الابحاث اليهن. الشباب في تعز عبرن بالمثل عن إحباطهن إزاء عدم وجود ردود فعل تم تلقيها من المشاركات السابقة في بحوث مماثلة. إن تقديم ردود الأفعال للمشاركات في الأبحاث هو وسيلة قوية للتوضيح كيف جرى استخدام أصوات الناس. وكذلك يوفر لهم وسيلة لحماية خاصة بهم ويعمل على ارتفاع مستوى الوعي لديهم. ويعطيهم صورة واضحة عن سبب أخذ بعض آرائهم بعين الاعتبار وسبب اغفال بعضها الآخر. يسعد الناس في كثير من الأحيان حين يكونون على علم بأن آراءهم قد دونت.